بالذات والاعتبار ويجعل البحث عن بعض اعراضه الذاتية علما وعن البعض
الاخر علما اخر فيكونان علمين متشاركين في الموضوع متمايزين بالمحمول واما
الوقوع فلانهم جعلوا اجسام العالم وهي البسائط موضوع علم الهيئة من حيث
الشكل وموضوع علم السماء والعالم من حيث الطبيعة والحيثية فيهما بيان للاعراض
الذاتية المبحوث عنها لا جزء الموضوع والا لما تم البحث عنها في العلمين
فموضوع كل منهما اجسام العالم على الاطلاق الا ان البحث في الهيئة عن اشكالها
وفي السماء والعالم عن طبايعها فهما علمان يختلفان باختلاف محمولات المسائل
مع اتحاد الموضوع وعلم السماء والعالم علم يعرف فيها احوال الاجسام التي هي اركان
العالم وهي السموات وما فيها والعناصر الاربعة طبايعها وحركاتها ومواضعها وتعرف
الحكمة في صنعها وتنضيدها وهو من اقسام العلم الطبيعي الباحث عن احوال
الاجسام من حيث التغير وموضوعه الجسم المحسوس من حيث هو معروض للتغير
في الاحوال والثبات فيها ويبحث فيه عما يعرض له من حيث هو كذلك كذا ذكره
ابو علي ولا يخفى ان الحيثية في الطبيعي مبحوث عنها وقد صرح بانها
قيد الموضوع العروض وههنا نظر اما اولا فلان هذا مبني على ما ذكره من
كون الحيثية تارة جزءا من الموضوع واخرى بيانا للمبحوث عنها وقد عرفت ما فيه
واما ثانيا فلانهم لما حاولوا معرفة احوال اعيان الموجودات وضعوا الحقائق
انواعا واجناسا وبحثوا عما احاطوا به من اعراضها الذاتية فحصلت لهم
مسائل كثيرة متحدة في كونها بحثا عن احوال ذلك الموضوع وان اختلفت
محمولاتها فجعلوها بهذا الاعتبار علما واحدا يفرد بالتدوين والتسمية وجوزوا
لكل احد ان يضيف اليه ما يطلع عليه من احوال ذلك الموضوع فان المعتبر في
العلم هو البحث عن جميع ما يحيط به الطاقة الانسانية من الاعراض الذاتية
للموضوع فلا معنى للعلم الواحد الا ان يوضع شيء او اشياء متناسبة فيبحث
عن جميع عوارضه الذاتية ونطلبها ولا معنى لتمايز العلوم الا ان هذا ينظر
في احوال شيء وذلك في احوال شيء اخر مغاير له بالذات او بالاعتبار بان
يوخذ في احد العلمين مطلقا وفي الاخر مقيدا او يوخذ في كل منهما مقيدا
بقيد اخر وتلك الاحوال المجهولة مطلوبة والموضوع معلوم بين الوجود وهو الصالح
سببا للتمايز واما ثالثا فلانه ما من علم الا وتشتمل موضوعه على اعراض ذاتية

(Margin note:) قوله وقد صرح الخ تاييد لقوله السابق اعني قوله وعلى هذا الوجه فالحيثية في القسم الثاني ايضا قيد للموضوع على ما هو ظاهر كلام القوم لكن ما صرح به ابو علي يخالفه بما ذكره الشيخ من التحقيق من ان الحيثية في القسم الثاني ايضا قيد للبحث لا للمعروض حرر

(Margin note:) قوله ولا يخفى الخ ورد على المص حيث ... الحيثية اذا كانت بحوثة تكون لبيان الاعراض لا لتحصيل الموضوع

ذاتية متنوعة فلكل احد ان يجعل علوما متعددة بهذا الاعتبار ومثلا يجعل
البحث عن فعل المكلف من حيث الوجوب علما ومن حيث الحرمة علما اخر الى
غير ذلك فيكون الفقه علوما متعددة موضوعها فعل المكلف فلا ينضبط الا
بالاتحاد وتحقيق هذه المباحث في كتاب البرهان من منطق الشفاء قوله وانما
قلنا استدل على ثبوت الاعراض الذاتية المتنوعة لشيء واحد بان الواحد الحقيقي
الذي لا كثرة في ذاته بوجه من الوجوه يتصف بصفات كثيرة وان كان بعضها
حقيقيا كالقدرة وبعضها اضافيا كالخالق وبعضها سلبيا كالتجرد عن المادة
والمتصف بصفات كثيرة متصف باعراض ذاتية متنوعة ضرورة انه لا شيء من
تلك الصفات لاحقا لجزئه لعدم الجزء له ولا لمباين لعدم احتياج الواحد الحقيقي
في صفاته الى امر منفصل وكان ينبغي ان يتعرض لهذا ايضا اما ان يكون
لحوق كل منها لصفة اخرى فيلزم التسلسل في المبادي اعني الصفات التي كل
منها مبدأ لصفة اخرى وهو محال بالبرهان المذكور في الكلام او يكون بعضها
لذاته فيثبت عرض ذاتي ثم البعض الاخر لا يجوز ان يكون لجزئه لما مر فهو
اما لذاته فيثبت عرض ذاتي اخر وهو المطلوب او لعرض ولا يجوز ان يكون
العرض مباينا لما مر بل يكون صفة من صفاته ولا بد من ان ينتهي الى ما يكون لحوقه
لذاته والا لزم التسلسل في المبادي فان قيل يجوز ان ينتهي الى العرض
الذاتي الاول فلا يلزم تعدد الاعراض الذاتية ولو سلم فاللازم تعددها
وهو غير المطلوب والمطلوب تنوعها وهو غير لازم قلنا اللاحق بواسطة العرض
الذاتي الاول ايضا عرض ذاتي فيلزم التعدد والصفات المتعددة في محل
واحد متنوعة لاستحالة اجتماع المثلين ضرورة ان اختلاف اشخاص نوع واحد في الصفات
انما هو باختلاف المحال قوله ولانه يلزم عطف على مضمون الكلام السابق اي
وان كان لغرض فهو باطل لانه يلزم استكمال الواحد الحقيقي في صفاته بالغير
وهو محال لانه يوجب النقصان في ذاته والاحتياج في كمالاته وفيه نظر لانه ان
اريد الاستكمال بالامر المنفصل فظاهر انه غير لازم لجواز ان يكون لحوق البعض
لصفة وان اريد اعم من المنفصل والصفة فلا نسلم ان احتياج بعض الصفات
الى البعض يوجب النقصان في الذات كيف والخلق يتوقف على العلم
والقدرة والارادة ويمكن ان يجعل هذا مختصا بما يكون الغرض منفصلا وما

(Margin:) خلاف